التهرب الضريبي في مصر فى العصر الروماني (٣٠ ق.م – ٢٨٤م) "في ضوء الوثائق البردية".

الباحث
عيد سيد محمد إبراهيم أبو ستة
باحث دكتوراه – تاريخ قديم
قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة القاهرة

الملخص.

كان التهرب من سداد الضرائب من أبرز محاولات سكان مصر خلال العصر الروماني للتحايل على القانون والنظم المالية التي وضعها الرومان. وذلك من خلال بعض الحيل، كان من أبرزها إخفاء نشاطهم الاقتصادي وممتلكاتهم عن الإدارة الرومانية، وكذلك ادعاءهم الفقر للحصول على الإعفاء من هذه الالتزامات. هذا بالإضافة إلى محاولة بعض الأفراد الاحتيال على خزانة الدولة من خلال بعض الحيل والخطوات، أبرزها التلاعب بالسجلات الرسمية وقيامهم بخطوات استباقية قبل تنفيذ القانون عليهم. وكذلك نجد أن موقف الإدارة الرومانية كان متشددًا وحازمًا إزاء أي محاولة للتهرب من سداد الضرائب ومستحقات الدولة. وقد تركت كل الصلاحيات في يد جباة الضرائب في سبيل تحقيق غرضهم بجمع الضرائب المطلوبة. بل وقد ألزمت الأقارب والجيران أحيانًا بسداد ما على المتغيب والمتهرب منهم من ضرائب.

الكلمات المفتاحية:-

مصر، الحكم الروماني، الضرائب، التهرب الضريبي، الإحتيال.

:Research topic

Tax Evasion in Egypt in the Roman Era (30 BCE - 284 CE) "In Light of Papyrus Documents".

Summary:-

Tax Evasion was one of the most Prominent Attempts by the Inhabitants of Egypt during the Roman Era to Circumvent the Law and Financial Systems established by the Romans. This was done through some Tricks, the most prominent of which was hiding their Economic Activity and Property from the Roman Administration, as well as claiming poverty to obtain exemption from these Obligations. This is in Addition to some Individuals trying to Defraud the State Treasury through some Tricks and Steps, the most Prominent of which was Manipulating Official Records and Taking Proactive Steps before the Law was implemented on Them. We also find that the Position of the Roman Administration was strict and firm towards any attempt to evade paying Taxes and State Dues. Rather, it left all Powers in the Hands of Tax Collectors in order to achieve their Purpose of Collecting the required Taxes. It even sometimes obligated relatives and neighbors to pay the taxes owed by the Absent and Evading among Them.

الدراسات السابقة.

لقد شكّلت الإدارة الرومانية نظام جباية الضرائب في مصر من خلال نظام محكم، تعددت فيه أنواع الضرائب وصورها، وهناك دراسة مهمة تتناول أنواع الضرائب وصورها في مصر خلال الحكم الروماني، وكذلك كيفية جمع الضرائب والقائمين عليها:-

Wallace, SH(1937): Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Press, New York. Greenwood

مقدمة.

لقد اهتم الرومان بجباية الضرائب وتعددها، وقد حاولوا كذلك زيادة القدرة والكفاءة في تحصيل الضرائب خلال حكمهم لمصر. ولذلك نجحت الدولة في تحصيل الضرائب والمستحقات من الأفراد بشكل كبير. وقد اشتملت هذه المستحقات على ضرائب ورسوم مختلفة عن الممتلكات والأفراد والنشاط المالي والتجاري. وإلى جانب هذه الضرائب الثابتة وُجدت ضرائب استثنائية في ظروف وحالات خاصة. وقد كانت بعض الضرائب تُجبى نقديًا والبعض الآخر يُجبىَ عينًا. وفُرضت ضرائب على النشاط الزراعي والحيواني(كعدد الحيوانات التي يمتلكها الفرد) والمالي التجاري (كتسجيل وثائق أو عند رهن شيء أو بيع شيء أو القروض). بل وقد فُرضت رسوم على الحيوانات التي تقدم كقربان للآلهة. و يمكن القول أن الضرائب بمصر قد قاربت المائة ضريبة خلال العصر الروماني[١]. فلم تترك الإدارة الرومانية شاردة ولا واردة إلا وفرضت عليها ضريبة، وإن المرء ليعجب من عدد هذه الضرائب وتنوعها.. وبطبيعة الحال قام بعض الأفراد ببعض المحاولات للإفلات من هذه القوانين والتشريعات، وكذلك التهرب من سداد المستحقات المفروضة عليهم والمجبرين على تأديتها للدولة، ومن هذه المحاولات:-

التهرب الضريبي والإحتيال على الخزانة العامة:-

لاشك أن الأعباء الضريبية أثقلت كاحل المصريين في مصر خلال فترة الحكم البطلمي، ومن ثم حاول دافعو الضرائب التهرب من أداء الضرائب المستحقة عليهم كلها أو بعضها بطريقة أو بأخرى مثل عدم تقديم البيانات التي كان القانون يطلبها أو تقديمهم بيانات غير صحيحة. وقد تشددت الدولة في عقوبة من يحاول التهرب من سداد الضرائب مثل مضاعفة المبلغ الذى تحمله الملتزِم. بل وفي إحدى الحالات كانت العقوبة مصادرة ذلك القدر من المحصول الذي لم يبلّغ المزارع عنه[٢]. هذا إلى جانب منع المحامين من الدفاع عن المتهمين في قضايا إحتيال الأفراد على خزينة الدولة أو قضايا الضرائب[٣].

وعند الحديث عن نظام الضرائب في مصر في عصر الرومان، نرى أنه قد حدث نفس الأمر - وربما أزيد، فيمكن القول أنه نظام قام على قواعد محكمة. ولذلك تمكّنت الدولة من

تحصيل الضرائب والمستحقات من الأفراد. وقد اشتملت هذه المستحقات على ضرائب ورسوم مختلفة عن الممتلكات والأفراد والنشاط المالي والتجاري، وإلى جانب هذه الضرائب الثابتة وُجدت ضرائب استثنائية في ظروف وحالات خاصة. وقد كانت بعض الضرائب تُجبىَ نقديًا والبعض الآخر يُجبىَ عينًا. بل وفُرضت ضرائب على النشاط الزراعي والحيواني (كعدد الحيوانات التي يمتلكها الفرد) والمالي التجاري (كتسجيل وثائق أو عند رهن شيء أو بيع شيء أو القروض أو ميراث أو عتق عبد). هذ بالإضافة إلى فرض رسوم على الحيوانات التي تقدم كقربان للآلهة، وبالتالي زادت الضرائب عن المائة ضريبة خلال العصر الروماني(٤).

ومن ثم اتسمت حياة غالبية السكان خلال العصر الروماني بالضيق والْعَنَتَ، فقد تم إلزامهم بسداد ما عليهم من ضرائب للدولة، إلا إنه في الأوقات الحرجة وظروف الدولة الصعبة أو تخلف النيل، أو في حالة عجز الدولة عن القيام بواجباتها نحو حفر الترع وصيانتها، أو فى حالة غالت الإدارة الرومانية في جمع الضرائب العينية الاستثنائية فى وقت الأزمات والحروب أو تعطل الفلاح عن العمل أو عجز عن كسب ما يمكنه من تحمل ما تطالبه به الدولة وما تستلزمه أعباؤه الشخصية والعائلية. عند ذلك كان يصطنع المرء كل وسيلة ممكنة للتهرب من دفع الضرائب للدولة(٥).

وقد أشارت بعض الوثائق إلى محاولة بعض الأفراد التهرب من دفع الضرائب بأنواعها، ومن ذلك قيام بعض الأفراد بتوجيه اتهامات لغيرهم بالقيام بمثل هذه المحاولات، فتشير إحدى الوثائق التي ترجع إلى عام ١٨٩م إلى قيام شخص مقيم بمقاطعة هيرموبوليس بتقديم شكوى أو بلاغ ضد شخص آخر يشير فيه إلى أن هذا الشخص أصبح ثريًا، بل وامتلك عددًا كبيرًا من الأرورات في وقت قصير، وذلك عن طريق السرقة من مخازن الدولة والغش بالتهرب من سداد الضرائب والمستحقات للدولة(٦).

وهناك وثيقة أخرى ترجع إلى عام ٢٠٧م عبارة عن شكوى تقدم بها بعض المزارعين من قرية سيكنوبايونيسوس بمقاطعة أرسينوي إلى الاستراتيجوس، وقد أرسل هؤلاء نفس

الالتماس من قبل لقائد مائة[٧]. ولكن الأخير لم يلبي طلبهم ويبحث شكواهم، ليقوم بتسهيل عملهم الإلزامي بعد التزامهم بالقانون وتوجيهات الدولة ورجوعهم إلى موطنهم[٨]، ولذلك لجأوا إلى الاستراتيجوس، وذلك بسبب قيام اورسيوس وإخوته بمنعهم وإرهابهم لسبب ما. بل ومن سياق الوثيقة يشير مقدمو الالتماس إلى افلات هؤلاء المخالفين - اورسيوس وإخوته- من سداد الضرائب والمستحقات العامة للدولة، فقد نصت الوثيقة على:- **"... أسيادنا، الأكثر إلهية ولا يقهرون الإمبراطورين سيفيروس وانطونينوس أسيادنا، الأكثر إلهية ولا يقهرون، أنهم يظهرون في مصرهم مع العديد من الهدايا التي منحوها. راغبين في أن كل المصريين الذين كانوا هربوا يجب أن يعودوا إلى ديارهم، وقد فعلنا ذلك ورجعنا إلى ديارنا وفقًا لهذه الأوامر المقدسة، الآن تم احتجازنا وإلزامنا بزراعة الأراضي الشاطئية غير المغطاة (البور) كل حسب طاقته، إلا أن رجل اسمه أورسيوس، وهو رجل عنيف ومتعنت، قد حضر إلينا مع إخوته الأربعة، محاولين منعنا من العمل ورمي البذور، لتخويفنا وترويعنا حتى نضطر كما في السابق إلى الفرار إلى مناطق أخرى، ومن ثم يمكنهم هم وحدهم من يضمنون حيازة الأرض، ولكننا نضع أمامك معلومات يا سيدي عن عنفهم. لأنهم لا يشاركون في التقييمات الشهرية والضرائب والضرائب النقدية أو العينية. على الرغم من وجود ممتلكات ندفع عنها وحدنا ألفين وأربعمائة دراخمة سنويًا بينما تتمتع قطعانهم التي هي كبيرة جدًا وحدها بالرعي. ولم يخضعوا قط للخدمات الإلزامية، لأنهم يرهبون أولئك الذين يتولون منصب كاتب القرية من وقت لآخر، ولهذه الأسباب اضطررنا إلى اللجوء إليك ونطلب منك أن تأمرنا بإحضارهم أمامك وأن تحكم بينهم وبيننا حتى نتمكن من الحصول على الرضا من خلال مساعدتك. ونكون في سلام وأمان على أرضنا وقادرين على تحمل الخدمات الإلزامية المفروضة علينا. وأن أورسيوس وإخوته يجب أن يؤدوا ضرائب الدولة و يؤدوا الخدمات والواجبات العامة الملائمة والمناسبة لمنطقتهم، وأن جميعنا يشارك بالتساوي في زراعة الأرض البور وأن نستمر في ديارنا ومناطقنا ليرجع الشكر والفضل لفضلكم وخيركم، وداعًا".**[٩]

ومن الوثيقة السابقة يتضح أنه كان من الممكن قيام بعض المخالفين بتهديد وإرهاب للموظفين التنفيذيين بتطبيق القانون عليهم من عدم زراعة الأرض والاهتمام بشئونها، وكذلك

عدم سدادهم الضريبة المستحقة عن طريق إرهاب الموظف المختص بجباية الضريبة من خلال عدم إدراج اسمهم ضمن الأسماء المطلوب منهم سداد الضريبة، وكذلك إرهاب وتهديد القائمين على وضع أسماء المرشحين للقيام بالخدمات الإجبارية ليقوموا باستبعادهم. فالوثيقة تلفت الانتباه نحو الإرهاب الذي قام به البعض لتخويف وتهديد القائمين على تنفيذ القانون وممثليه، وبالتالي كان ذلك محاولة منهم للتهرب من تطبيق القانون. وربما كان السبب في محاولة هؤلاء المعتدين إرهاب ومنع قيام الفلاحين بتطهير القنوات وإقامة السدود هو رغبتهم في تبوير الأرض، ومن ثم يمكنهم الحصول عليها من الدولة بسعر بخس كأرض بور بعد أن قاموا بهدفهم بتبويرها.

وسواء أكانت مثل هذه البلاغات والشكاوي حقيقية أم كيدية، إلا أنها تعطي صورة عن قيام بعض الأشخاص بمحاولات للتهرب من سداد الضرائب والمستحقات المقررة للدولة من خلال إرهاب الموظف المسئول عن إدراج أسماء المطلوب منهم ضريبة، هذا بالإضافة إلى حيل وتلاعب بعض الأفراد بالبيانات المطلوب تقديمها للإدارة الرومانية، أو اتخاذ خطوات مكّنتهم من الإفلات من تسديد الضرائب والرسوم المقررة عليهم. وبالتالي تعددت صور وحيل الأشخاص للتهرب من سداد الضرائب والرسوم، نوضح منها ما يلي:-

أ- تجنب الأشخاص تسجيل الأنشطة وعدم إعلانهم التعاملات المالية:

سبق وأن أشرنا إلى أن الإدارة الرومانية فرضت ضرائب أو رسوم على معظم أوجه النشاط الاقتصادي ومعظم التعاملات المالية والاقتصادية من بيوع أو رهن، وذلك عند قيام الأشخاص بإخطار الإدارة الرومانية بتلك التعاملات أو عند قيامهم بتسجيلها في السجلات الرسمية للدولة في مكتب تسجيل الممتلكات العقارية βιβλιοθηκη εγκτησεων، وذلك حرصًا منهم على إثبات ملكياتهم في حالة حدوث أي خلافات مستقبلية[١٠]. إلا أن البعض منهم حاول الامتناع أو التحايل على القانون بعدم سداد الرسوم أو الضرائب المقررة على هذه المعاملات ومن أبرز صور هذه التعاملات:-

١-ضريبة البيع:-

لقد فرضت الدولة ضريبة على البيوع وخاصة بيع المنازل أو أجزاء المنازل، حيث يقوم المشتري بدفعها للدولة عن طريق البنوك سواء البنوك العامة أو البنوك الخاصة. حيث كان للبنوك دور في عمليات البيع والشراء في مصر في العصر الروماني، فقد كان يتم من خلالها دفع الضريبة على البيع.

ولقد كانت ضريبة البيع على المنازل تقدر بـ ١٠٪ من ثمن البيع τιμη. وإن كان هذا الثمن لم يرد بجميع عقود البيع(سواء بالنسبة للمنازل أو العبيد)، وترجح إحدى الباحثات السبب في ذلك إلى محاولات بعض الأشخاص التهرب من دفع الضريبة التي تُفرض على عملية البيع(١١).

وقد أشار **والاس** إلى محاولات بعض الأشخاص إلى تضليل الإدارة والتهرب من سداد الضريبة على نشاطه. كما قام شخص بترك مقر إقامته وعمله حتى يتجنب سداد ما عليه من ضريبة تجارته في الخزف(١٢). بل وهناك إشارة إلى قيام بعض الأزواج بالتنازل عن بعض ممتلكاتهم لزوجاتهم بهدف إشعارهن بالاستقرار، ولذلك لجأوا إلي التنازل عن الممتلكات بدلًا من بيعها لهن، وذلك لتفادي دفع ضريبة المبيعات والتي كانت مقدرة ب ١٠٪ من قيمة المبيعات، هذا بالإضافة إلي الضريبة المفروضة على تسجيل عقود الملكية ومقدارها ١٠٪ أيضًا.(١٣)

٢- ضريبة الحيوانات:-

لقد فُرضت ضريبة كذلك على امتلاك الحيوانات في مصر خلال العصر الروماني. وعلى الرغم من كره المصريين لتربية الخنازير، إلا إنه خلال العصر البطلمي والروماني، كان الإغريق، ومن بعدهم الرومان يرون أن الخنزير كان ذا قيمة للطعام وكقربان مرغوب فيه للآلهة. ولذلك فرض البطالمة ضريبة على الخنازير. كما تشير الإيصالات الموجودة، والتي كانت ضريبة ملكية. واستمرت كذلك خلال الفترة الرومانية. إن صاحب خنزير في سعيه للتهرب من الضرائب على صغار الخنازير التي كان لديه وقد أكلها أو تم تسويقها

بالفعل، كان يمكنه أن يكذب على جابي الضرائب ويضلله فيما يتعلق بعدد الصغار الذين ولدوا لخنازيره خلال السنة المالية، وما لم يخونه جيرانه فمن الصعب أن يكتشف جابي الضرائب ذلك أو أن يشك في البيانات التي يقدمها مالك الخنازير(١٤).

٣ ـ ضريبة الحبوب:ـ

ويشير **والاس** إلى إحدى الحيل التي إتبعها بعض المزارعين للتهرب من سداد ما عليهم من رسوم أو مستحقات للدولة عن طريق إدعائهم بإن أحد المسئولين وخاصة جامعي ضريبة الحبوب قد قام بالتعدى عليهم وإهانتهم. فقد أشار – **والاس**- إلى إحدى الوثائق(١٥) تتضمن شكوى أحد المزارعين بإن جامع ضريبة الحبوب قام باقتحام منزله وتعدى على والدته بالضرب مما جعلها أصبحت طريحة الفراش. علمًا بإن مقدم الشكوى وأخاه قد سددوا ما عليهم من ضريبة باستثناء واحد أردب من القمح فقط. وإن كانت الدراسة ترى أنه حتى وإن تبقى كمية أردب واحد كجزء متبقي من الضريبة المقررة علي هذا الشخص ـ وقد أقر هو بذلك- إلا أنه لا شك في رواية مقدم الشكوى، وفقًا لما عُرف عن جامعي الضرائب من قسوة وعنف في جمع الضرائب(١٦)، وبالتالي نستبعد اعتبار مثل هذا الأمر تهرب من سداد الضرائب بالشكل المعروف كما يشير **والاس**، وإن كانت هذه التجاوزات في كثير من الأحيان ناتجة عن الحيل التي يستخدمها المزارعون لتجنب دفع مستحقاتهم.

ب- تجنب تسجيل الممتلكات والبيانات فى السجلات الرسمية أو تقديمها بشكل مزيف:

١ ـعدم تسجيل الممتلكات:ـ

أشرنا سابقًا إلى حرص الدولة على جمع الضرائب بانتظام، وفي إطار حرص الأشخاص على الحفاظ على ممتلكاتهم وتأكيد ملكيتهم لها، فإنهم قاموا بتسجيل ممتلكاتهم فى السجلات الرسمية للدولة في مكتب تسجيل الممتلكات(١٧). هذا بالإضافة إلى نظام الإحصاء **Census** والذي كان مفروضًا على جميع سكان مصر، والذي كان ملزمًا إياهم بأن يقوموا كل فترة مدتها أربعة عشر عامًا بتقديم إقرارات من بيت لبيت وفردًا فردًا (κατ’ οικιαν απογραφη, και΄ κατ΄ ανδρα) يُحصون فيها كل ما لديهم من أملاك عقارية وما في ذمتهم من

التزامات وما في بيوتهم من أفراد وعبيد وماشية وأغنام وإبل وجمال، وكان لابد أن يُسجل كل هذا بعناية فائقة في الإقرار المقدم. وكان القصد من ذلك كله معرفة من يجب عليهم أداء الضريبة كاملة أو منقوصة (طبقًا لحالتهم الاجتماعية فى الإحصاء)[١٨]. ومن ثم قامت الإدارة الرومانية بفرض رسوم وضرائب على كل ما يحوزه أو يمتلكه الشخص من ممتلكات طبقًا للسجلات الرسمية.

وقد تعددت مساعي الإدارة الرومانية وحرصها على قيام الأشخاص بتسجيل بياناتهم وممتلكاتهم، ومن ثم تحصيل الضرائب على تلك الممتلكات. ويعتبر مرسوم الوالي منشور الوالي ميتيوس روفوس عام ٨٩م بشأن التشديد على ضرورة تسجيل الممتلكات من إحدى تلك المساعي[١٩]. وقد تعددت الوثائق[٢٠] التي توضح امتثال البعض إلى أوامر الوالي ميتيوس روفوس وقيامهم بتسجيل ممتلكاتهم. فتشير إحدى الوثائق إلى قيام شخص من مقاطعة اوكسيرينخوس (وهى البهنسا بمحافظة المنيا حاليًا) بتسجيل قطعة أرض زراعية نيابة عن صديقه لكون الأخير يقيم بعيدًا عن المقاطعة[٢١]. ويتضح من الوثيقة أن المالك والمقيم بعيدًا عن موطنه قد وجه صديقه بضرورة تسجيل قطعة الأرض التي اشتراها امتثالًا للأوامر الصادرة من الوالي ميتيوس روفوس، وخوفًا من العقوبات التي تفرضها الدولة على المتقاعسين.

ومما سبق يتضح حرص الإدارة الرومانية وتوجيههم الأشخاص تسجيل الممتلكات وكذلك امتثال الأشخاص لمثل هذه القرارات والتوجيهات. ورغم تحذيرات مرسوم الوالي ميتيوس روفوس في القرن الأول م. إلا إنه وُجدت بعض الحالات التي توضح محاولات بعض الأشخاص التهرب من سداد الضرائب عن طريق عدم تسجيل ممتلكاتهم بالسجلات الرسمية للدولة. وهو ما كان داعيًا بالتأكيد للإدارة الرومانية أن تقوم بإدراج ذلك في بعض بنود مقننة الإديولوجوس بمنتصف القرن الثاني وتغلظ عقوبة من تخلف عن تقديم هذه الإقرارات أو عمد إلى تدليس في صياغة البيانات المقدمة فهي مصادرة ربع أملاكه، وفي حالة ما إذا تقاعس عن تقديم هذا الإقرار في مرتين متعاقبتين فإن العقوبة تصل إلى مصادرة نصف أملاكه، كما جاء

فى البند رقم (٥٨) من بنود المقننة" **الأشخاص الذين لم يقوموا بتسجيل أنفسهم ثم قصّروا كذلك في تسجيل كل من يلتزمون بتسجيلهم في إحصاء السكان من بيت لبيت، يُغرمون بمصادرة ربع أموالهم. فإذا ما ثبت أنهم لم يقوموا بهذا التسجيل في إحصائين متعاقبين، فإنهم يُعاقبون بمصادرة ربع آخر {أو ربعين}**"(٢٢)

وبالمثل فإن بعض البنود الأخرى من مقننة الإديولوجوس (**بنود ٥٩ و ٦٠ و ٦١**) كلها تتضمن تحذيرات الإدارة الرومانية للأشخاص من عدم تسجيل ما لديهم من ممتلكات أو أشخاص أو عبيد، وإلا عوقبوا بمصادرة أملاكهم أو جزء منها. فينص البند رقم (٦٠) من المقننة على:- " **أولئك الذين لم يقوموا بتدوين أسماء ما لديهم من رقيق في سجل الإحصاء، تقتصر عقوبتهم على تجريدهم من هؤلاء العبيد**".(٢٣)

وهنا نجد تحذير للأشخاص وتنبيه لهم بضرورة تسجيل ما لديهم من عبيد. وفي حالة مخالفة ذلك يتم معاقبة مالك العبيد بمصادرتهم. ومن المرجح أن دافع البعض في عدم تسجيل العبيد هو رغبتهم في عدم دفع ما على هؤلاء من مستحقات كضريبة الرأسλαογραφίας، وبالتالي ترى الدراسة أن عدم تسجيل الممتلكات (العبيد) يُعتبر محاولة منهم للإفلات من القانون بتسديد ما عليهم من مستحقات وضرائب أقرها القانون والنظام الروماني بمصر.

ورغم هذه التحذيرات والتشريعات إلا أننا نجد العديد من محاولات تجاهل القانون والتعليمات التي تصدرها الإدارة الرومانية، فهناك وثيقة بردية ترجع إلى (١٨١: ١٨٣ م) عبارة عن جلسة محاكمة لشخص يُدعى **بسائيس Ψάειν** نظرًا لقيام والديه وهو من بعدهما بتجاهل تعليمات الإدارة بعدم تسجيل اسمه

"**.....الابستراتجيوس ماركينوس يسأل بسائيس: ألم تقم بالتسجيل؟**

وقام المترجم بالترجمة: لا لم أسجل، فقال ماركينوس: أين إذن قمت بتسجيل اسمك؟ لكنه - أي بسائيس- يقر بأنه لم يقم بالتسجيل، وأن والديّ قد توفيا وأنا صغير السن ولم يقوما

بتسجيلي. وبعد مشاورات مع غيره، قال ماركينوس: إن هذا أمر كبير وخطير، وبعد عدة مشاورات مع مستشاريه أمر بإلقاء القبض على بسائيس....." (٢٤)

ومن الوثيقة السابقة يتضح قيام البعض بمخالفة القوانين والتعليمات التي أصدرتها الإدارة الرومانية بتسجيل ممتلكاتهم وأسمائهم، رغبةً منهم في الإفلات من الرسوم والضرائب المطلوبة منهم والتي كان يتم فرضها وجبايتها وفقًا للإحصاء العام للسكان.

٢-التسجيل في قوائم المعدمينαπορoι والتهرب من الضرائب:-

لقد ظهرت بعض قوائم الفقراء المعدمين(απορoι). التي توضح عدم امتلاكهم أي مصادر رزق أو ممتلكات. ومن ذلك الوثيقة التي ترجع إلى عام ١٢٧ م على:- **" نسخة من سجل الفقراء المسجلين في العام الثاني عشر من حكم سيدنا انطونيوس قيصر. اليوم الثاني عشر من شهر مسرى. ..... المسجَلين كفقراء: بيتوسارابيس ابن بيناوس ابن بيتوسارابيس وأمه تكون..... ".**(٢٥)

وقد اتفق **بعض المؤرخين** على أن هذه الوثيقة كانت شهادة فقر (إثبات حالة بالفقر). وبما أن مثل هذه الشهادة كانت تعبر عن فقر الشخص، فإنها كانت تعتبر اعتراف رسمي من الإدارة بأنهم أشخاص غير قادرين على دفع الضرائب، وهو ما اعتبره **والاس** فرصة سانحة للبعض للتهرب من سداد الضرائب، فقد حاول بعض الأشخاص - بالتواطؤ مع بعض المسئولين الفاسدين وبمساعدتهم- التهرب من سداد الضرائب المفروضة عليهم، من خلال النجاح في الحصول على مثل هذه الشهادة التي تعفيهم بشكل كامل أو جزئي من سداد الضرائب. وهناك رأي يشير إلى أنه كان على باقي السكان كشف مثل هذه الألاعيب لكونهم سيتحملون ما يقع من عجز من حصيلة الضرائب المستهدف تحصيله(٢٦).

ومما يعزز هذا الرأي سالف الذكر، ما جاء بالوثيقة البردية التي ترجع إلى عام ٢١٣م والتي تتضمن قائمة بأسماء بعض الأشخاص من قرية سيكنوبايونيسوس الذين لا يمكن تحصيل ضرائب عينية منهم نظرًا لكونهم فقراء جدًا، وذلك طبقًا لتقرير رسمي مقدم من كاتب

القرية المذكورة إلى استرتيجوس مقاطعة أرسينوي:-**"إلى أوريليوس هيراكس المعروف باسم أمونيوس، استراتيجوس منطقة هيراكليديس في أرسينوي، من فابيوس، كاتب قرية سوكنوبايونيسوس.**

قائمة بأولئك الذين بدوا فقراء للغاية بحيث لا أستطيع تحصيل الضرائب منهم، وفقًا للمعلومات التي قدمها الكاتب الملكي للعام الحادي والعشرين الحالي. وهم:

بالنسبة لسوكنوبايونيسوس ثمانية أرادب من الشعير، منها لكل شخص: أيتيس وإخوته: واحد أردب من الشعير؛ زيناس ابن بابيتيتيس: واحد أردب من الشعير؛

ستوتويتيس ابن هيريوس: واحد أردب من الشعير؛

هوريون بلا أب، والدته هي ثايساس: واحد أردب من الشعير؛

أبينخيس ابن أبينخيس: واحد أردب [شعير]؛

أبوس ابن ساتابوس: واحد أردب شعير؛

أبينخيس ابن هوريون، وإخوته: ١ أرتاب شعير؛

يوستوس / يوستوس، ابن بابوس، وإخوته: واحد أردب شعير.

في العام الحادي والعشرين لماركوس أوريليوس سيفيروس أنطونيوس بارثيكوس ماكسيموس بريتانيكوس ماكسيموس بيوس أوغسطس، في ..... شهر بوؤنة.

أنا، فابيوس، كاتب القرية، قدمت (التقرير)" (٢٧)

وبالإضافة إلى القدرة على التهرب من الضرائب المطلوبة من خلال إدراج اسمه في قوائم المعدمين- بالتضليل، فإن القدرة على إثبات حالة الفقر وإشهار الإفلاس، كانت وسيلة أيضًا للتخلص من الديون بل والتخلص من عبء الخدمات الإلزامية.

وهناك رأي يشير إلى حالات كثيرة لأشخاص قاموا بالفرار من مقر إقامتهم حتى يتهربوا من سداد المستحقات الضريبية عليهم، وهو ما يمثّل - في رأيه- حالة من حالات التهرب الضريبي(٢٨). وذلك لعدم القدرة على دفع الضرائب، وقد عُرفت ظاهرة الهروب من الموطن بشكل عام **بالاناخوريسيس**. وقد تسبب هروب الأشخاص وفرارهم من موطنهم وتهربهم من دفع الضرائب في نقص عدد أفراد السكان مما اضطر بعض محصلي الضرائب إلى تقديم

طلب إلى والي مصر لتعديل عقد التزامهم وجبايتهم للضرائب[٢٩]. وترى الدراسة أن مثل هذه الحالات حتى وإن كانت تعد تهرب وتخلص من عبء سداد الضرائب بشكل ما، ولكن ليس بالمعنى المعروف، نظرًا لتضرر هؤلاء المتهربين وتركهم موطنهم ومصالحهم دون إرادتهم.

ومما سبق يتضح محاولات الأشخاص التهرب من سداد الضرائب ومستحقات الدولة، ورغم ندرة الوثائق التي تفيد صراحةً حالات التهرب، إلا أن القرائن من بنود قانونية وتحذيرات إدارية تضمنتها الوثائق توضح رصد الإدارة الرومانية لمحاولات عدة للتهرب من سداد الضرائب عن طريق عدم تسجيلهم بياناتهم الشخصية أو بيانات من يقيمون معهم بالمنزل أو ممتلكاتهم أو تقديم هذه البيانات بشكل مزيف

الهوامش

(١) أبو اليسر فرح (٢٠١٠): تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية، الجيزة، ص ٢٠١.

(٢) إبراهيم نصحي (١٩٨٨): تاريخ مصر تحت حكم البطالمة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ج ٤، ط ٦، ص ص ٤٢- ٤٣. وانظر أحمد خفاجة رحيم (٢٠١٤): الجريمة والقانون في مصر في عصري البطالمة والرومان (أشقياء ومظاليم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.ص ص ٥٥:٥٩.

(٣) محمد السيد محمد عبد الغني(١٩٨٦): مرافعات المحامين في مصر في العصرين البطلمي والروماني: مجلة مركز البحوث والدراسات البردية والنقوش، العدد٣. ص٦٠.

(٤) نافتالي لويس (١٩٩٧): الحياة في مصر في العصر الروماني (٣٠:٢٨٤م)، ت: آمال محمد الروبي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة، ط١.ص ١٧٨. وانظر كذلك، أبو اليسر فرح (٢٠١٠): ص ٢٠١.

(٥) مصطفى العبادى (١٩٧٤): الأرض والفلاح في مصر الرومانية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ص ١٣٥.

(6) P.Amh.2 79 (186 CE).

انظر، مصطفى العبادى (١٩٧٤): ص ١٣٧.

(7) قائد المائة (ἑκατονταρχέω (ἀρχης-ἑκατοντ : منصب لقائد عسكري معروف بالـ Centurio وهو قائد لفصيلة بالجيش الروماني مكونة من ستين إلى مائة جندي، وربما كان لهذا القائد اختصاصات أمنية إلى جانب اختصاصاته
العسكرية.

انظر،الحسين أحمد عبد الله (٢٠٠٠): الإدارة والقانون فى مصر الرومانية دراسة لوظيفة الإبستراتيجيا، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، ص١.

(8) هناك العديد من التوجيهات الإدارية والمراسيم الولاة ومنها مرسوم الوالي فيبيوس مكسيموس (١٠٧م) تحث الأفراد على العودة إلى موطنهم بقصد إجراء التعداد ومشاركتهم في الأعمال الإلزامية ومنها زراعة الأراضي.

انظر، محمد صالح عبد النبي (٢٠٠٤): وثائق مراسيم الولاة فى مصر تحت حكم الرومان "دراسة تحليلية لتطور الأوضاع في ضوء هذه الوثائق٣٠ ق.م-٢٨٤م"، قسم التاريخ ، كلية الآداب، جامعة عين شمس.ص ١١٦.

(9) SB 1.4284. (207 CE) Ll 6: 17.

οἱ κύριοι ἡμῶν θιότατοι(*) καὶ ἀήτ’τητοι
Αὐτοκράτορες Σεουῆρος καὶ Ἀντωνεῖνος ἀνατείλαντες [ἐ]ν <τῇ> ἑα[υ]τῶν
Αἰγύπτῳ, μεθ’ ὧν πλεισων(*) ἀγαθῶν ἐδωρήσαντο, ἠθέλησαν καὶ τοὺς ἐν
ἀλλοδαπῇ διατρίβοντας πάν-
τας κατιέναι εἰς τὴν ἰ(*)δίαν οἰκείαν(*) ἐκ’κόψαντες τὰ βίαια [καὶ ἄν]ομα, καὶ
κατὰ τὰς ἱερὰς αὐτῶν ἐν[κελεύ]σεις κατεισήλθαμεν. ἐχομένων οὖν ἡμῶν [τῇ]
κατεργασίᾳ
τῇ ἀποκαλυφθείσῃ αἰγιαλιτι(*) γῇ ἑκάστον(*) καθὸ δύναμις, Ὀρσεύς τις ἀνὴρ
βίαιος καὶ αὐθάδης τυ[γχάν]ων ἐπῆλθεν ἡμῖν σὺν ἀδελφοῖς αὐτοῦ τέτρασι
κ[ω]λύων τὴν κα-
τεργασίαν καὶ κατασποràν ποεῖσθαι(*) καὶ ἐκφοβῶν ἡμᾶς, ἵν’ [ἐκ το]ύ[το]υ κατὰ
τὸ πρότερον εἰς τ[ὴν] ἀλλο[δ]απὴν φύγωμεν καὶ μόνοι ἀντιποιήσονται(*) [τ]ῆς
γῆς, δηλοῦ-
μεν δέ σοι κύριε τὴν τούτων βίαν. οὔτε γὰρ συνείσφοροι γ[ε]ίνονται τῶν κατὰ
μῆνα γει[νο]μένων ἐν τῇ κώμῃ ἐπιμερισμῶν τε καὶ ἐπιβολῶν σι[τ]ικῶν τε καὶ ἀρ-

γυρικῶν τελεσμάτων, ἀλλὰ καὶ οὐσία ἐστὶν ὑπὲρ ἧς κατ' ἔτος διαγράφ[ομε]ν μόνοι ἡμεῖς δραχμὰς δισχειλίας(*) τετρακοσίας καὶ μόνων τούτων τὰ τετράποδα πλεῖστα ὄντα τὰς ν[ο]μὰς ποιεῖται. καὶ οὐδεπώποτε ἐλιτο[ύ]ρ[γησ]αν(*) ἐ[κ]φοβοῦντες τοὺς κατὰ χρόνους κωμογραμματεως(*). ὅθεν κατὰ τὸ ἀναγκαῖον τὴν [ἐπί] σε καταφυ-
γὴν ποιούμεθα καὶ ἀξιοῦμεν, ἐάν σου τῇ τύχῃ δόξῃ, κελεῦσαι, ἀχθῆναι αὐτο[ὺς] ἐπὶ σ[ο]ῦ καὶ διακοῦσαι ἡμῶν πρὸς αὐτὸν πρὸς τὸ ἐκ τῆς σῆς βοηθείας ἐκδικηθέντες δυνη-
θῶμεν τῇ γῇ σχολάζειν καὶ ταῖς ἐπιβα[λ]λούσαις ἡμε[ῖν](*) χρείαις προσκαρτερεῖν, τὸν δὲ Ὀρσέα καὶ τοὺς ἀδελφ[ο]ὺς συνεισφόρας εἶναι τοῖς δημοσίοις τελέσμασι καὶ
λιτ[ο]υργεῖν(*) τ[ὰς] ἁρμοζούσας αὐτοῖς λιτουργίας(*) καὶ ἔχ[εσθαι ἐξ] ἴσου [ἡ]μας(*) παντας(*) τῆς σπορᾶς τῆς ἀποκαλυφείσης(*) γῆς, ἵν' ὦμεν ἐν τῇ ἰδίᾳ συμμένοντες τῇ τύχῃ σου
εὐχαριστεῖν. vac. ? διευτύχει. Vac…"

Johnson. A.C.(1936): Roman Egypt to the Reign of Diocletian. The Johns Hopkins Press. P 120.

(10)Kruse. Thomas (2014): Archives and Registration in Roman Egypt. in Keenan,

James G.and Others "eds": Law and Legal Practice in Egypt from Alexander to the Arab Conquest. Cambridge University Press. Pp 20, 66, 69.

وكذلك انظر، زكى علي(١٩٩٨):مقننة الإيدولوجوس "والمسطرة على وثيقة بردية نادرة وبها العديد من البنود التى سنّها أغسطس لمصر الرومانية "ص ٢٦٧ .

(11) سمر مصطفى مصطفى (٢٠١٣): عقود البيع في مصر في العصر الروماني المبكر(٣٠ق.م-٢٨٤.م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الآثار والدراسات اليونانية والرومانية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ص ٥٧.

(12) Wallace. Sh, (1937): P 114 .

(13) حسن أحمد حسن الإبياري (2020): الإغريق في مصر زمن الرومان، مكتبة الآداب، القاهرة، ص ٢٢٦.

(14) Wallace. Sh, (1937): P 144,145.

(15) Wallace. Sh, (1937): P 38 = Bgu 2. 515.

(16) وعن تجاوزات جباة الضرائب وتعسفهم. انظر، نافتالي لويس(١٩٩٧): ص ١٨٠.

(17) Kruse, Thomas (2014): Pp 66. ff

(18) زكى علي(١٩٩٨): ص ٢٢٨.

(19) P.Oxy. 2 237. (186 CE).

(20) فتشير وثيقة بردية إلى قيام شخص بتسجيل جزء من منزل لصالح أخيه الذي لم يبلغ السن القانوني بعد، وذلك طبقًا لأوامر الوالي. =(P.Oxy. 2 247). وكذلك تشير وثيقة إلى قيام شخص بتسجيل أفراد أسرته والمقيمين معه بالمنزل استجابة لأوامر الوالي= (P.Hamb. 1 60= C. Pap. Jud. III 485).

(21) P. Oxy. 1. 72. (90 CE) Ll 1:19.

(22) BGU 5. 1210. (149 CE). Ll 150:152

Nη

οἱ μὴ ἀ̣πογεγραμμένοι(*) ταῖς [κατ’] οἰκ̣ίαν ἀπογ[ρα]φα[ῖς ἑ]αυτούς
τε κα[ὶ] οὓς [δ]εῖ τεταρτολογοῦνται, [κα]ὶ ἐὰν δυσὶν ἀπογρ[αφ]α[ῖς μ]ὴ
ἀπογρα\ψά/μενοι(*) εἰσδοθῶσιν, δ[ὶ]ς(*) τέταρτ[ο]ν ⟦αναλ[α] κατακ]ρίνονται.
انظر، زكى علي(١٩٩٨): ص ص ٢٢٨،٢٢٧.

(23) BGU 5. 1210. (149 CE). L 155.
“ξ
οἱ μὴ ἀπογραψάμενοι ἀνδράπο[δα μ]όνων τῶν ἀ̣νδ[ρα]πόδω[ν] στέρωνται .
انظر، زكى علي(١٩٩٨): ص ص ٢٢٨،٢٢٧.

(24) PSI. 13. 1326. (181: 183 CE) 1:13.
-?.ca.?-. -ca-
ca.?-. . ου-
·ἐπιστρατήγου Μακρῖνος Ψάε̣ιν εἶπεν
[·ἀναπόγραφος εἶ. δι’ ἑρμηνέως ἀπεκρίν[ατο
οὐκ εἰμί. Μακρῖνος εἶπεν· ποῦ οὖν ἐ̣[πι-
γέγραπταί σου τὸ ὄνομα; ὁμολογή-
σας δὲ ὅτι ἀναπόγραφός εἰμι· οἱ γονεῖς
μου ἐτελεύτησαν μικροῦ μου ὄντος
καὶ οὐκ ἀπεγράψαντό με, μεθ’ ἕτερα Μακρῖ-
νος εἶπεν· μεγάλα, καὶ σκεψάμενος
[μετὰ τῶν ἐν τῷ συμβουλίῳ ἐκέλευ[σεν
[Ψάειν ξυν[ληφ]θέντα(*) ἐπι[. . . . “
انظر، نافتالي لويس (١٩٩٧): ص ٢١٣.

(25) P. Lond.3. 911 (149 CE). Ll. 1:8
ἀντίγραφον γραφῆς ἀπόρων
ἔτει) κατα[κε]χωρισμένον ιβ)
(*) Ἀντ[ων]είνου Καίσαρος τοῦ
[κυρί[ου] Μ̣ε̣σ̣ο̣ρ[ὴ ιβ,
(Δ[ιο]νυσιάδ(ος
ἔστι δὲ ἐν ἀπ̣όροις
Πετεσορᾶπις Πε̣ναῦ̣τ̣ο̣ς
,τοῦ Πετεσορᾶπις μητρὸς,
Johnson. (1936): P 251.

(26) Wallace.Sh, (1937): P 139.

(27) BGU. 1. 145. (213 CE) Ll 1:23
Αὐρηλίῳ Ἰέρακι τῷ καὶ Ἀμμωνίῳ
στρ(ατηγῷ) Ἀρσι(νοΐτου) Ἡρακ(λείδου) μερίδος
.παρὰ Φαβίου κωμογρ(αμματέως) Σοκνοπ(αίου) Νήσου
-κατ’ ἄνδρα τῶν ἐλάσσω φανέν
των(*) πραξίμου ὑπ’ ἐμοῦ παρὰ
τὰ μεταδοθέντα ὑπὸ τοῦ τ[ῆ]ς
μερίδος βασιλ(ικοῦ) γρ(αμματέως) τοῦ ἐνεστῶτ[ο]ς
.κα (ἔτους). ἔστι δέ

Σοκνοπ(αίου) Νήσου κριθ(ῆς) (ἀρτάβαι) η
(*)(.ῶν τὸ κ(αθ’ ἕν
Ἀεῖτις καὶ οἱ ἀδελ(φοί) κριθ(ῆς) (ἀρτάβη) α
Ζηνᾶς Παουειτῆτος, κριθ(ῆς) (ἀρτάβη) α
Στοτοῆτις Ἐριεῦτος κριθ(ῆς) (ἀρτάβη) α
Ὡρίων ἀπ(άτωρ) μη(τρὸς) Θαισᾶτος [κριθ(ῆς) (ἀρτάβη)] α
Ἀπῦχ’γις Ἀπύγχεως [κριθ(ῆς)] (ἀρτάβη) α
Ἀβοὺς Σαταβοῦτος κριθ(ῆς) (ἀρτάβη) α
Ἀπῦγ’χις Ὡρίω(νος) καὶ οἱ ἀδελ(φοὶ) κριθ(ῆς) (ἀρτάβαη) α
Ἰοῦστος Παβοῦτος καὶ οἱ ἀδελ(φοὶ) κριθ(ῆς) (ἀρτάβη) α
ἔτους) κα Μάρκου Αὐρηλίου Σεουήρου)
Ἀντωνείνου Παρθικοῦ Μεγίστου
Βρεντανικοῦ Μεγίστου Εὐσεβοῦς
Σεβαστοῦ Παῦνι
Φάβιος κωμογρ(αμματεὺς) ἐπιδέδωκα.

(28) Wallace.Sh, (1937): P 138.= P.Bour. 21 (138- 145 CE)

(29) نافتالي لويس (١٩٩٧): ص ١٨٣.

قائمة الوثائق والمصادر والمراجع.

- أولًا- الوثائق البردية:-
- *BGU= Aegyptische Urkunden aus den Königlichen (later Staatlichen) Museen zu Berlin,
- *Griechische Urkunden*. Berlin.

- -I, 1895. Nos. 1—361. [MF 1.1; rp. CG]
- -II, 1898. Nos. 362—696. [MF 1.2; rp. CG[
- -V, Der Gnomon des Idios Logos. Erster Teil: Der Text, ed. W. Schubart. 1919. Zweiter Teil: Der Kommentar, by W. Graf von Uxkull-Gyllenband. 1934. No. 1210. [MF 1.5; rp. CG]

- *P.Amh. = The Amherst Papyri, Being an Account of the Greek Papyri in the Collection of the Right Hon. Lord Amherst of Hackney, F.S.A. at Didlington Hall, Norfolk, ed. B.P. Grenfell and A.S. Hunt. London.

- -II, Classical Fragments and Documents of the Ptolemaic, Roman and Byzantine Periods. 1901. Nos. 10—201. No. 145 has a Coptic greeting at the end. [MF 1.44; rp. CG]

- *P.Bour. = Les Papyrus Bouriant, ed. P. Collart. Paris 1926. Nos. 1—63. [MF 1.87]

- *P.Lond. = *Greek Papyri in the British Museum*. London. At present 7 vols. (Vol. VI continues the numerical sequence of the London papyri, but forms a separate publication regarded as vol. VI only retroactively. Up to the end of vol. III, texts are usually cited by volume no., serial no., and page.) There are separate atlases of plates to vols. I—III. [Atlases, MF 2.111, 2.112, and 2.113]
- -III, ed. F.G. Kenyon and H.I. Bell. 1907. Nos. 485—1331. Nos. 1201 and 1202 are Demotic; there is a Demotic docket to no. 881. There is a line of Demotic at nos. 889 and 1209. [MF 1.56; rp. CG] A new edition of no. 1177 is given in *Zur Wasserversorgung einer Metropole im kaiserzeitlichen Ägypten*, ed. W. Habermann. Munich 2000. (Vestigia 53). [Beck]
- *P.Oxy. = The Oxyrhynchus Papyri. Published by the Egypt Exploration Society in Graeco-Roman Memoirs. London. The number in parentheses at the end of each entry is the number in this series. Earlier vols. carry the heading of Egypt Exploration Fund, Graeco-Roman Branch; even after the title change numbers were not assigned to the volumes until the 1950s. The system followed here is that adopted retroactively by the EES. [all vols. EES]

- **-I**, Nos. 1—207, ed. B.P. Grenfell and A.S. Hunt. 1898. (1). Cf. *P.Oxy.Descr*.
- **-II**, Nos. 208—400, ed. B.P. Grenfell and A.S. Hunt. 1899. (2)
- ***PSI** = *Papiri greci e latini.* (Pubblicazioni della Società Italiana per la ricerca dei papiri greci e latini in Egitto). Florence. The first eleven volumes were edited by a number of persons under the general direction of G. Vitelli and M. Norsa. A list of reeditions of documentary texts is given by P. Pruneti in *Pap.Flor.* XIX.2, pp. 475—502.
- **-XIII**, ed. M. Norsa and V. Bartoletti. 1949—1953. Nos. 1296—1370. [MF 2.89; fasc. 2 only, FL]
- ***SB** = *Sammelbuch griechischer Urkunden aus Aegypten.* (A collection of documentary papyri, ostraca, inscriptions, mummy tablets and related texts published in journals or unindexed catalogues. Begun by F. Preisigke in 1915, continued by F. Bilabel, E. Kiessling, and H.-A. Rupprecht). In progress.
- **-I**, Strassburg and Berlin 1913—1915. Nos. 1—6000. [MF 1.33; rp. WdG]

- **ثانيًا- المراجع الأجنبية:-**

- **Johnson. A.C**.(1936): Roman Egypt to the Reign of Diocletian. The Johns Hopkins Press.

- **Kruse. Thomas** (2014): Archives and Registration in Roman Egypt. in Keenan, James G.and Others "eds": Law and Legal Practice in Egypt from Alexander to the Arab Conquest. Cambridge University Press.

- **Wallace, SH**(1937): Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Greenwood Press, New York.

ثالثًا- المراجع العربية والمعربة:-

- إبراهيم نصحي (١٩٨٨): تاريخ مصر تحت حكم البطالمة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ج ٤، ط ٦.

- أبو اليسر فرح (٢٠١٠): تاريخ مصر في عصري البطالمة والرومان، عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية، الجيزة.

- أحمد خفاجة رحيم (٢٠١٤): الجريمة والقانون في مصر في عصري البطالمة والرومان (أشقياء ومظاليم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- الحسين أحمد عبد الله (٢٠٠٠): الإدارة والقانون فى مصر الرومانية دراسة لوظيفة الإبستراتيجيا، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة.
- حسن أحمد حسن الإبياري (2020): الإغريق في مصر زمن الرومان، مكتبة الآداب، القاهرة.
- زكى علي(١٩٩٨):مقننة الإيدولوجوس "والمسطرة على وثيقة بردية نادرة وبها العديد من البنود التى سنّها أغسطس لمصر الرومانية "
- سمر مصطفى مصطفى (٢٠١٣): عقود البيع في مصر في العصر الروماني المبكر(٣٠ق.م-٢٨٤.م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الآثار والدراسات اليونانية والرومانية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
- محمد السيد محمد عبد الغني(١٩٨٦): مرافعات المحامين في مصر في العصرين البطلمي والروماني: مجلة مركز البحوث والدراسات البردية والنقوش، العدد٣.
- محمد صالح عبد النبي (٢٠٠٤): وثائق مراسيم الولاة فى مصر تحت حكم الرومان "دراسة تحليلية لتطور الأوضاع في ضوء هذه الوثائق٣٠ ق.م-٢٨٤م"، قسم التاريخ ، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- مصطفى العبادى (١٩٧٤): الأرض والفلاح في مصر الرومانية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ص ١٣٥.
- نافتالي لويس (١٩٩٧): الحياة في مصر في العصر الروماني (٣٠:٢٨٤م)، ت: آمال محمد الروبي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة، ط١.